الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الأدب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللُّغة والأدب العربي
التَّخصُّص: لسانيات عامّة

موقف الشيخ محمَّد الخضر حُسين من الاحتِجاج بالحدِيث النّبوِي الشّرِيف

مذكِّرة مقدَّمة لاستكمال متطلَّبات الحصول على شهادة الليسانس

إعداد الطّالبتَيْن:
هيبة الله مني
أمال ربيعي

إشراف الأستاذ:
د. عبد الحفيظ شريف

السَّنة الجامعية:
2024-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر وعِرفَان

"مَن لَم يَشكُر النّاس، لَا يَشكُر اللهَ "

الحمد لله الذي وهبنا التَّوفيق والسَّداد ومنحنا الثَّبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أنْ سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة، وها هي ثمار علمنا قد أينعت وحان قطافها.

هذه كلمتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كلِّ من سيفتح هذه المذكِّرة لينهل منها ما يشاء ويشتهي وينتقد فيها كما يرضى ويبتغي.

هي أيضا كلمات شكر إلى كلِّ من حثَّنا وغرس فينا الأمل والإرادة، إلى كل من الأستاذ المشرف "عبد الحفيظ شريف" الذي تابع البحث بحرصه الشَّديد وعنايته المعهودة، فاللَّهم ارزقه وسدِّد خطاه، وارزقه من خيري الدُّنيا والآخرة يا الله، ومتِّعه بالصِّحَّة والعافية، وإلى جميع الأساتذة.

وإن قلنا شكرا فشكرنا لن يوفيكم حقَّكم، حقَّ سعيكم المشكور، وإنْ جفَّ حبرنا عن التَّعبير؛ كتبكم القلب بصفاء الإجلال والتَّقدير.

إهداء

﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠ ﴾ يونس [10]

الحمد لله الذي يسَّر البدايات وأكمل النِّهايات وبلَّغنا الغايات.

إلى التي ساندتني في صلاتها ودعائها.. إليك أيَّتُها الرَّائعة

أمِّي الغالية.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكلّ افتخار

أبي العزيز.

إلى توأم روحي أختي .. مروى.

إلى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي إخوتي

أسامة، يعقوب.

أهديكم هذا العمل المتواضع راجية من الله تعالى أنْ يمنَّ علينا بعونه وتوفيقه.

هيبة الله

إهداء

في نهاية هذا البحث الشَّاهد على رحلة طويلة من البذل، بذل من كانوا خلف الستار يحنون في سخاء، دون انتظار ردٍّ سوى رؤيتهم لنا وقد بلغنا ما يرجون ونرجو...

إلى أمِّي الغالية... إلى خالد الذِّكر الذي وافته المنية أبي.

إلى من عليهم معتمدي في كلِّ كبيرة وصغيرة؛ إخوتي، أصدقائي، معارفي.

إلى أساتذتي ممَّن كان لهم دور لا ينكر في الأخذ بيدي.

أهدي لكم هذا البحث داعية المولى عزوجل أنْ يطيل أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

آمال

مُقدِّمة

مقدّمة: الحمد لله ربّ العالمين والصَّلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

لم تشغل مسألة الاحتجاج بالحديث الشَّريف النحاة الأوائل، فقد أثاروا النِّقاش حول الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشريف، وبالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعرا ونثرا، وسبب عزوفهم عن الاهتمام بهذه المسألة كثرة الوضع وتزايده في الحديث حيث صعب عليهم أنْ يميِّزوا ما هو للرَّسول ﷺ وبين ما ليس له، لأن الحديث روي بعضه بالمعنى واشتغل على لفظ غير لفظ النبي ﷺ وكان الإفراط الشَّديد لابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشَّريف سببَ إثارة هذه المسألة عند نحاة عصره ومن بَعدهم، ونتج عن ذلك ظهور خلاف أدَّى إلى انقسام النُّحاة إلى ثلاثة مذاهب: قسم منعه مطلقا وعلى رأسهم ابن الضَّائع وأبو حيان، وقسم أجازه مطلقا وعلى رأسهم ابن مالك، وتوسَّط الثَّالث ورأسه الشَّاطبي، ولكلِّ مذهب علله وحججه.

ثمَّ كان العصر الحديث بحركته العلمية الإحيائية، فعاد الحديث عن مسألة الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف، وممَّن كان لهم ريادة ذلك محمد الخَضَر حُسين الذي أعاد طرح القضية من جديد، وبتفصيل أكثر علمية وتفصيلا، ويمكن عدُّه امتدادا لرأي المتوسِّطين من نحاة الأندلس وتفصيلا لرأي الشَّاطبي، ثمَّ اتَّبعه كثير من اللُّغويين على رأيه، وساروا على نهجه، ومن أبرز الذين مثلوا هذا الرَّأي إبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني، وخديجة الحديثي ثمَّ مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة الذي أصدر قرارات واضحةً فبي المسألة، معتمدا كثيرا من الآراء التي قدّمها الشَّيخ محمَّد الخَضَر حُسين إلى المجمع.

أسباب اختيار الموضوع: تطرَّقنا لهذه المدونة لأسباب عديدة:

- النَّظر في مسألة اختلاف النَّحويّين في الاحتجاج بالحديث، والبحث في خلفياتها ومآلاتها، باعتبار موقع الحديث النَّبويّ من المدَّونة اللُّغوية العربية.

- الاطّلاع على الشُّروط والمعايير التي تجيز الاستشهاد بالأحاديث الشَّريفة في استخراج الأحكام النَّحوية، وهو ما يفتح بابا جديدا من أبواب الاستدلال النَّحويّ.
- إبراز مكانة الحديث النبوي الشريف مقابل كلام العرب الذي مضى النُّحاة على اعتباره ثاني مصدر من مصادر التأصيل والاستشهاد.

إشكالية البحث: يشغل الحديث النَّبوي الشَّريف حيّزا معتبرا من الدوَّنة اللُّغوية العربية القديمة، وقد تحفظ الدرس النَّحويُّ واللُّغويُّ العربي كثيرا إزاء الاستشهاد بنصوص الحديث لاعتبارات اتَّهمت متنه وروايته، واختلف النُّحاة بعد ذلك في كمِّ الاستشهاد به، **فهل كان موقف محمَّد الخضر حسين تحيينا لموقف النُّحاة قبل نحاة الأندلس، وعليه فهو موقفٌ قديم حديث؟ أم أنَّه موقف مستجدٌّ كان للشَّيخ محمَّد الخضر حسين فضل السَّبق والمبادرة؟**

الفرضيات: لقد أحال هذا الإشكال على جملة من الفرضيات:

- ألم يكن غالب الاستشهاد العربيّ القديم قائما القرآن الكريم وكلام العرب؟
- أليس من الثابت أنَّ الحديث النبويَّ الشَّريف كان أقلَّ مدوَّنات الاستشهاد حظًّا؟
- ألم يكن الخلاف الأندلسي حول مسألة الاستشهاد بالحديث النَّبوي الشريف موضوعيا؟
- ألا يمكن اعتبار موقف المحدثين من القضايا اللُّغوية الكبرى مواقف لا تقلُّ في موضوعيتها وقيمتها عن مواقف النُّحاة العرب قبلهم؟

المنهج المتبع: بحكم طبيعة الموضوع؛ آثرنا اعتماد المنهج **الوصفي التَّحليلي**، وقد تمثل فيما يلي: عرض موقف النُّحاة القدامى والمعاصرين من الاحتجاج بالحديث النَّبوي، وقد مثَّل موقف الشَّيخ محمَّد الخضر حسين موقفا وسطا محَّص فيه مواقف القدامى، ومهَّد الطَّريق بالقول في ذلك للمحدثين.

بنية البحث: جاء البحث في ثلاثة فصول، تقدَّمها مدخل حول الموضوع، ومقدِّمة عرضنا فيها لمحة عامَّة حول الموضوع.

تضمَّن **المدخل** تصويرا عاما لمسألة البحث من خلال تقديم الاحتجاج بوصفه إجراء منهجيا قديما اعتمده النُّحاة قديما وأخذ به المحدثون، وكذا تعريف بالمدوَّنة السَّماعية، ثمَّ اختلاف النُّحاة وانقسامهم إلى مذاهب بشأن الاحتجاج بالحديث، وفي الأخير عرضنا موقف محمَّد الخضر حسين.

أمّا الفصل الأول: فقد جاء بعنوان: **الحديث النَّبوي الشَّريف ومصادر الفصاحة.** وعرضنا فيه تعريف الاحتجاج لغة واصطلاحا، ثمّ مصادر الاحتجاج وهي القرآن الكريم وقراءاته ثمَّ الحديث النّبوي، ثمَّ كلام العرب شعره ونثره، ثمَّ ختمناه بالتَّطرق إلى المُدوَّنة الحديثية في رأي نحاة الأندلس.

أمّا الفصل الثَّاني: فقد جاء بعنوان: **موقف محمَّد الخَضَر حُسين من الاحتجاج بالحديث وخلفيته التَّاريخية.** وتضمّن أقسام الخلاف في الاحتجاج بالحديث الشّريف، من مجيزين ومانعين ومتوسّطين، وحوى أيضًا حجج النُّحاة، ثمّ عرضا لموقف المتوسّطين وأثره على موقف محمد الخَضَر حُسين فيما بعد.

أمَّا الفصل الثَّالث: فأفرد **لمواقف المعاصرين من الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشريف،** وقد كانت نظرة أقرب إلى التَّوسُّط والاعتدال، وهو ما تبنَّاه إبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني ومهدي المخزومي وخديجة الحديثي من الأفراد. وتناوله بالقبول قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

الدراسات السابقة: ممَّا يذكر من الدِّراسات التي تناولت الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشَّريف:

- رسالة ماجستير: للطالبة: حليمة وابل، تحت إشراف لعبادي بو عبد الله وبعنوان: **الاحتجاج بالحديث النبوي الشَّريف عند النَّحويّين القدماء والمتأخِّرين بين الرَّفض والتَّأييد** سنة 2012، بجامعة سعد دحلب بالبليدة. في (199 صفحة) وكانت دراسة حول البحث في المواقف والأسباب والحجج المقنعة في جدلية الاحتجاج بالحديث الشريف.

- مذكرة ماستر: للطَّالبين سهام لعمري ونور الدين كبابي، وبإشراف الأستاذة: عقيلة لعشبي وبعنوان: **موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث النَّبوي**، سنة 2020، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، في 70 صفحة، وكانت دراسة حول موقف الرَّافضين للاحتجاج بالحديث النَّبويّ في النَّحو والمؤيّدين، والمتوسّطين؛ ومعرفة الأسس التي بنى عليها كلٌّ منهم موقفه. أمَّا عملنا هذا فقد اختار موقف قامة لغوية كان لآرائه حول القضية دوران: أحدهما ترتيب السابق من الأقوال، وثانيهما: التَّأسيس لما يأتي بعدها.

الصعوبات: من الصُّعوبات التي واجهتنا:

- كثرة المراجع حول الموضوع، مما أدى إلى الصُّعوبة في التَّنسيق بين المعلومات واختلاف الدارسين قديما وحديثا حول القضية ممَّا صعَّب مهمَّة الجمع والتنسيق بين الآراء.
- الحاجة إلى وقت أطول للقيام بالبحث؛ وقد أدَّت الارتباطات الدِّراسية المرافقة إلى عدم التَّمكُّن من تغطية كلِّ نواحي البحث وتفصيلاته. ومع ذلك فإنَّنا نأمل أن يكون هذا البحث مشاركة في جهود إحياء الدَّرس اللّغوي من خلال تصحيح الموقف إزاء المدوَّنة الحديثية الشريفة، وذلك خدمة للعربية ولمدوَّنتها.

مدخَل مفاهِيمي

مدخل مفاهِيمي: السَّماع هو النّقل السَّليم للكلام العربي الفصيح بشروط وضوابط، اعتمده العلماء العرب في القرن الأول للهجرة لاستقراء واستنباط الأحكام، وتتميّز المدوّنة السَّماعية بخصائصها المتنوّعة حسب طبيعة النَّصّ اللُّغوي، كالقرآن الكريم والحدِيث النَّبوي وكلام العرب من شعر ونثر، وتختلف هذه النُّصوص في طرق جمعها وتدوينها وموقف العلماء منها، ويعرِّف "ابن الانباري" السَّماع أو النَّقل قائلا: "فالنَّقل: الكلام العربي المنقول النَّقل الصَّحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة[1]".

أمّا السُّيوطي: "وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ لكل منها من الثُّبوت[2]".

فالسَّماع هو كلامٌ عربي فصيح منقول من مصادر موثوقة بفصاحتها، فقد احتجّ النّحاة جميعا قدماء ومحدثين بألفاظ القرآن الكريم وأساليبه، و بنوا عليها قواعدهم، وفق شروط معيّنة، لأنَّها لهذه القضية من الأهمية، فوضعوا حدودا وشروطا لناقل هذه اللّغة وشروطا للُّغة المنقولة، فحدّدوا زمانا معينا ينتهي عنده الاحتجاج هو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن، ونهاية القرن الرَّابع للهجرة في البادية، وحدّدوا الأماكن التي يحتجُّ

[1]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا 1409هـ-1989م، ص152.

[2]- المرجع نفسه، ص67.

بلغة السَّاكنين فيها لا تتجاوز إلى غيرها، والقبائل التي أخذوا عنها فيها كقبائل: أسد وقيس، وتميم، ثمّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيين، ومن أوّل المصادر التي استند إليها العلماء عامَّة والنّحاة خاصة؛ القرآن الكريم وقراءاته، فهو حجّة إجماعا لما ثبت له من تواتر رواياته، فقد أجمع النّحاة على أنّه أوثق مصدر للاحتجاج، واحتجّ به القدماء كسيبويه، والخليل. بخلاف القراءات فقد اختُلِف حولها بسبب ثبوت تعددها واختلافها وتعدّد القارئين، فكانت موضع بحث، وضعت بمقتضاه الشُّروط لما يُحتجّ به منها، ولما لا يحتجّ به منها وهي:

- صحّة سندها المتواتر إلى رسول الله ﷺ أي أنْ تكون متواترة.
- أن تكون موافقة للرّسم العثماني.
- أن تكون موافقة لوجه من أوجه اللّغة العربية.

أمَّا الحدِيث النَّبوي الشَّريف، فلم يلق هذه العناية والتَّفصيل بقدر كلام العرب والقرآن لا من الأوائل، ولا من الذين كتبوا في اللّغة التي تصلح للاستشهاد، وأثارت هذه القضية نقاشا بين العلماء قديما وحدِيثا، ومن البداهة أنْ يتقدّم الحدِيث النَّبوي كلام سائر العرب نثرا وشعرا سواء في اللّغة أو في النّحو، فالحدِيث أدقّ وأصحّ لفظا من كلام العرب بعد القرآن، فهو كلام رسول الله وأقواله وأفعاله.

كان الرسول ﷺ أفصح العرب على الإطلاق، ولكنَّ القدماء لم يُبدوا رأيا حول الاحتجاج بالحدِيث، ولا شكّ أنَّ مثل هذه الأحاديث النَّبوية هي منبع للتَّراكيب اللّغوية

الفصيحة والأساليب العربية الراقية، لذا كان من الواجب على النّحاة والمقعِّدين للّغة أنْ ينتبهوا لهذه الثَّروة اللّغوية الهائلة ويستفيدوا منها في توثيق القواعد اللّغوية.

وتساءل النّحاة منذ زمن ابن الضائع، وأبي حيان عن السَّبب الذي جعل النّحاة الأوائل يلوذون بالصَّمت حول هذه القضية، وهناك ثلاثة تعليلات يحتمل أنْ تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التَّصريح بموقفهم:

- قول النبيّ ﷺ مقولته الشَّهيرة: "أنا أفصح العرب بيد أنِّي من قريش[1]".
- رواية الحدِيث بالمعنى فاستعمل على لفظ غير لفظ النَّبيّ.

ولو أن النّحاة الأوائل كسيبويه وشيوخه ومن عاصرهم، اهتمُّوا بهذه القضية وبيّنوا لنا أيصحُّ الاحتجاج بالحدِيث، أم لا يصح، لما بقي النّحاة منذ زمن أبي حيَّان يأتون بآراء متناقضة، وكان ابنُ الضائع أوّل من أشار إلى مسألة احتجاج النَّحويّين بالحدِيث، ونبّه على أنَّ النّحويّين الأوائل لم يحتجُّوا بالحدِيث لأنَّه مروي بالمعنى لكنَّه لم يفصّل في هذا تفصيلًا واضحًا.

اتّضح في الكتب المتأخّرة أنَّ مؤلفيها صنّفوا مذاهب النّحاة المتأخرين إلى ثلاثة مذاهب هي:

أولًا: مذهب المانعين مطلقًا: رفضوا الاحتجاج بالحدِيث مطلقا لجواز نقله بالمعنى على رأسهم ابن الضائع.

1- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بيروت، 1981م، ص15.

ثانيًا: مذهب المجوّزين مطلقًا: على رأسهم ابن مالك والاستراباذي، وكلاهما أكثروا من الاحتجاج بالحدِيث.

ثالثًا: مذهبُ المتوسّطين: وهم فريق وقف موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوّزين مطلقا، وكان المدافع عن رأيهم الشَّاطبي الذي أجاز الاحتجاج بالحدِيث مع وضع معايير للأخذ بالحدِيث والاستشهاد به.

ويتّضح من خلال تقسيم المذاهب الثَّلاثة أنَّ الحدِيث نوعان: نوع مكتوب محفوظ في بطون الكتب، وأشهرها الصّحاح السِّتَّة، والآخر مرويٌ محفوظ في صدور الرّواة.

فأمَّا النَّوع الأوّل فيرى الأكثرون الاحتجاج بما تواتر منه، وعدم الطَّعن في لفظه لأنَّ لفظ المكتوب لا يصحّ تغييرُه ولم يقع، وأمَّا النّوع الثاني، فهو حالتان:

- أنَّه قد يكون ممَّا رُوي بمعناه.
- وقد يكون ممَّا روي بلفظه، ولكنَّ رواته قد يكونون من غير العرب، وهذا الذي جعل النُّحاة يتردّدون في موقفهم منه.

وقد وقف الموقف المعتدل (الوسط) من الباحثين المحدثين الشَّيخ محمَّد الخضر حسين، وهو من أفضل من كتب في هذا الموضوع، حيث أنّه قدّم مقالا لمجمع اللّغة العربية، يعالج فيها قضية الاحتجاج بالحدِيث النَّبوي الشَّريف، قائلا في مقدِّمة مقاله: "يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللُّغوية، وتقرير الأصول النّحوية، إلى القرآن المجيد، وكلام العرب الخلص، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من

الأحاديث النَّبوية[1]". ثمَّ قال أيضًا: "وهذا ما دعاني إلى أنْ بحثت هذه المسألة، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم، ثمَّ استخلصت من بين اختلافهم رأيا[2]".

فقد كان من المتوسّطين، وكان رأيه بمثابة تفصيل لرأي الشّاطبي، وبين الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة، وقسّمها إلى ستة أنواع هي: ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته، ما روي من الأقوال التي تعبّد بها، ما روي بأنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم، الأحاديث التي تعدّدت طرقها واتّحدت ألفاظها، وما دوّن من قِبَل من نشأ في بيئة عربية محضة لم ينتشر فيها الفساد، وما عرف من خلال حال رواته أنَّهم لا يجيزون رواية الحدِيث بالمعنى.

وبيّن الأحاديث التي لا يختلف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصَّدر الأوّل، وتروى في كتب بعض المتأخّرين، والأحاديث التي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بها هي: أحاديث دوّنت في الصّدر الأوّل، ولم يكن من الأنواع السِّتّة، وهي نوعان:

- حدِيث يَرِدُ لفظه على وجهٍ واحد.
- حدِيث اختلفت الرِّواية في بعض ألفاظه.

[1]- محمد الخضر حسين موسوعة الأعمال الكاملة، المجلّد السادس، دار النوادر سورية، لبنان، الكويت، ط1، 2010م، ص2710.

2- المرجع نفسه.

الفصل الأوّل:

الحدِيث النّبوي الشّريف

ومصادِر الفَصاحة

1.تعريف الاحتجاج: أصل الاحتجاج في اللُّغة: "من حجّ أيْ حُجَّة "والحُجَّة: البرهان، وقيل: الحُجَّة ما دُوفِع به الخصم...واحْتجَّ بالشَّيء: اتَّخذه حُجَّة؛ وقال الأزهري: إنَّما سُمِّيت حُجَّة، لأنَّها تُحَجُّ، أي: تُقصدُ، لأنَّ القصد لها وإليها"[1] ومنه استُمِدَّ المصدر: احتجاج على وزن افتعال. وعليه فالاحتجاج هو إقامة الحجَّة، أو تقديم الإثبات، أيْ: الأخذ بالحديث كدليل على إثبات حكم معيَّن أو إنكاره. وأمَّا في الاصطلاح: فيعرِّفه ابنُ الأنباري: "طلب الدَّليل كما أنَّ الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم، وقيل الاستدلال بمعنى الدَّليل[2]" إذ نجد أنَّه ربطه بلفظ الدّليل وعرفه تحت طياته، فالاحتجاج عنده الاستدلال بمعنى تقديم الدَّليل بغرض الإثبات أو الإنكار.

أمَّا الاحتجاج عند السيوطي، فقد تطرَّق إليه بلفظه الصَّريح –الاحتجاج– وعرَّفه: "وهو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم والحديث الشَّريف وكلام العرب قبل بعثه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظما، ونثيرا عن مسلم وكافر فهذه الأنواع لابد فيها من الثبوت[3]" فالاحتجاج عنده يحمل مفهومه الأصلي والمتوارد وهو إثبات الكلام من المصادر الثَّلاثة الأساسية كما نجده قد تطرَّق في تعريفه إلى سبب اللُّجوء إلى الاحتجاج والدافع له وربطه بدافع الثِّقة، فلا يُحتجُّ بمن لا يُوثق به أو بروايته، ولا يمكن إثبات صحَّة كلام أو قاعدة من مصدر مجهول أو غير معروف الطرفين.

وآخر تعريف ثبت عليه الاحتجاج هو "إثبات صحَّةِ قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليلٍ صحَّ سنده إلى عربيٍّ فصيحِ السَّليقة[4]". وهو تعريف سعيد الأفغاني، والملاحظ أنَّ التَّعريفات متقاربة، تتفق من حيث أنَّ الإتيان بالدَّليل لإثبات صحَّة الكلام أو القاعدة، بشرط أنْ يكون الكلام

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ط 1، دار المعارف، القاهرة، ص805.

[2]– أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة في أُصول النَّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار المعرفة، لبنان، 1971م، ص45.

[3]– جلال الدين السيوطي، تح: محمود فجال، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص67.

[4]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، د ط، المكتب الإسلامي، لبنان، 1957م، ص6.

المحتجُّ به فصيحا وموثوقا. وعليه فالاحتجاج مصدرٌ لغوي ومعيار يقاس به صحَّة القاعدة؛ أي استعمال أدلَّة النَّحو لإثبات صحَّة قاعدة أو كلام أو تركيب أو غيرها.

2.مصادر الاحتجاج: يُعد السَّماع المصدرَ الأول من مصادر اللغة التي اعتمد الاحتجاج بها كونه يحمل في ثناياه مدوَّنة أساسية اعتمدت عليها أغلب علوم العربية وتنقسم هذه المدونة إلى ثلاث: القرآن الكريم وقراءاته، الحديث الشَّريف وكلام العرب شعرا ونثرا، وسنتناول كل واحدة منها على حدة

1.2. القرآن الكريم وقراءاته: حظي القرآن الكريم بعناية واهتمام فائق لم تحظ به بقي المدوّنات، وهذا ممَّا يتميز به عنهما، فيُعدُّ أكمل مدونة وأشملها لكلِّ ما يخصُّ العربية وعلومها كالنحو والصَّرف والبلاغة والفقه وغيرها؛ وقبل كلِّ هذا فهو كلام الله عز وجل الذي أوصله إلى عباده عن طريق أشرف المرسلين ﷺ وحفظه في صدره ودوّن بعد وفاته متروكا لمن بعده في أطهر الكتب –المصحف– وعلى هذا يأخذ القرآن المكانة الأسمى في الصَّحَّة والسَّلامة، وأجمع عليه ذلك كلُّ العلماء في مختلف تخصصاتهم.

وأتبع القرآن الكريم بقراءات وردت عن الرَّسول ﷺ ونقلها عنه الصَّحابة والقرّاء من التَّابعين وهي التي عرَّفها القسطلاني بالقول: "علم يعرف منه اتِّفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللُّغة والإعراب والحذف والإثبات، والتَّحريك والإسكان، والفصل والاتِّصال، وغير ذلك كهيئة النُّطق والإبدال من حيث السَّماع[1]" فالقراءات القرآنية هي التَّأدية المتنوِّعة للقرآن الكريم، وبهذا صارت القراءات القرآنية حجَّة لا يُستهان بها، واتُّخذت كمصدر يُحتجُّ به، وعليها مدار الدَّرس ومباحثه.

1.1.2. النُّحاة والاحتجاج بالقراءات: بما أنَّ القرآن الكريم كلام الله تعالى لا توازيه مدونة ولا يمكن أن يضبط بقوانين عباده، كما لا شك في الأخذ به من مختلف جوانبه فيعلو ولا يُعلى

[1]– محمَّد بن عمر سالم بازمول، القراءات وأثرها في التَّفسير والأحكام، ج1، دار الميراث النَّبوي، ص144.

عليه، أما القراءات والتي هي تأدية للقرآن الكريم؛ فقد أخضعها النُّحاة لثلاثة شروط صارمة باعتبار الرواية فالقراءات عندهم: متواترة، آحاد، شاذَّة، وتعدُّ قراءة قرآنية ما اجتمع فيها:

1. "صحة السَّند بها إلى رسول الله ﷺ.

2. موافقتُها رسم المصحف المجمع عليه.

3. موافقتها وجها من وجوه العربية"[1].

وعلى هذا النَّحو نجد النّحاة أخضعوا القراءات إلى مقاييس وضعوها، وأخذوا من المتواترة واختلفوا في الآحاد ورفضوا ما دون ذلك من الرِّوايات، أمَّا علماء القراءات والفقهاء فقبلوا القراءات دون شروط، ثمَّ صنفوها إلى صحيحة وشاذة، إذ "القراءة سنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

كما تباينت مواقف النّحاة المتقدِّمين، –البصريين والكوفيين، وغيرهم من المتأخرين– من القراءات القرآنية نظرا لمرجعية كل نحويّ، وسنبين موقف كلٍّ منهما إزاء القراءات. احتجَّ النَّحويُّون بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والآحاد، واستعملوها كمصدر أساسي في عملية التقعيد النَّحوي وشهدت على ذلك كتبهم إذ نشأ النَّحو بأساسه في رحاب القرآن الكريم وترعرع بين تقليب النَّظر في عباراته، وتأصلت قواعده بين صفحاته، وتمّت فروعه في ظلاله.

2.2. الحديث النبوي الشريف: يعدُّ الحديثُ النَّبوي الشَّريف منبعا ثريا أصيلا من مصادر الشَّواهد النَّحوية التي تغني اللغة العربية، فهو "أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته وصفاته الخلقية والخُلقية[3]"، ومنهم ما يزيد في تعريف الحديث" أقوال الصَّحابة والتابعين وأفعالهم[4]".

---

[1]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص29–30.

[2]– ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، دار الكتاب المربي، مصر، ص11.

[3]– الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جدة، 1983م، ص15.

[4]– المرجع نفسه، ص16.

ويأتي الحديث النَّبويّ بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة، وكان ينبغي أنْ يُعدَّ المصدر الثاني من مصادر اللُّغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تمييز بينها؛ لأنَّه كلام أفضل البشر، لكنَّ علماء العربية يحتجُّون به في الأدب والبلاغة واللُّغة والتَّفسير ويتردَّدون في الاحتجاج به في علميْ الصرف والنحو. ولم يلق الحديث النَّبوي الاهتمام من النحاة الأوائل ولا من الذين كتبوا في اللُّغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين قعَّدوا والنَّحو وبنو أصوله وحرَّروا مصطلحاته وأبوابه، ولا في كتب الصرفيِّين أو كتب الذين تحدَّثوا عن السَّماع والقياس واللغة التي يقاس عليها حتَّى زمن أبي الحسن بن الضائع (676هـ) وأبي حيان (745هـ) أية إشارة إلى موقف النُّحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به. ولم يصل إلينا أيُّ خبر منهم أو تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلَّق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصحُّ الاحتجاجُ به أم لا يصح؟ وإنْ صح فما شروط الحديث المحتجِّ به؟ وإنْ لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نعلم سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به، ولم لم يصرِّح الذين احتجُّوا به من الأوائل بأنَّ هذا المجتمع به من الحديث النبوي.

وقد بدا للدكتور محمود حسني ثلاثة أشياء قد تكون السَّبب في سكوت الأوائل هذا:

1. "إنَّ النَّبي ﷺ قال قولته المشهورة: "أنا أفصح العرب بيد أنِّي من قريش" فلم تترك هذه المقولة مجالا لأحدٍ في المناقشة وكأنَّها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرا مسلَّما به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2. إنَّ الوضع في الحديث كثُرَ وتزايَد بحيث صعب على هؤلاء النُّحاة الأوائل الذين كانوا يتحرَّون الدِّقة ويتشدَّدون التَّشدُّد كلَّه أنْ يتميَّزوا ما هو للرَّسول ﷺ وهو ليس له.

3. إنَّ الحديث رُوي بعضه بالمعنى، فاشتمل على لفظ النَّبي وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللَّفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يحتجُّون في البتِّ في هذه القضية[1]". يبدو أنَّ موقف قدامى النُّحاة من الحديث النَّبوي قد شابه شيء من التَّردّد الناشئ بسبب قلَّة استشهادهم به ولم تكن هذه الظَّاهرة مصدر قلق في ذلك الوقت بسبب تأخُّر جمع الحديث وتدوينه، مقارنة بجمع القرآن الكريم وكلام العرب، ثم إنّ النُّحاة كانوا أكثر ارتباطا بالقرآن الكريم وكلام العرب.

ومع هذا كلِّه فإنّ النُّحاة لم يكونوا يرفضون الاستشهاد بالحديث النبوي، ولم تُعرف لهم دعوة لذلك، بل ثبت استشهاد الخليل (170هـ) بالحديث النَّبوي، وكذلك نجد سيبويه (180هـ) يحتج بأحاديث معدودة في كتابه الضخم مع أنَّه أوَّل كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية، وهو مع احتجاجه بالحديث لم يُصرِّح بنسبتها إلى الرَّسول ﷺ بل أورد الأحاديث بألفاظ مثل: وقد تقول، ومثل هذا... وغيرها من الألفاظ الدَّالة على حديثه. وربما يعود ذلك إلى أنَّ هذه الأحاديث كانت منتشرة بين الناس، ما يُغني عن إسنادها وتخريجها.

أما القدماء بالرّغم من أنهم لم يستشهدوا بالحديث، إلاّ أنّهم لم يمنعوا الاستشهاد به، فسيبويه مثلا في كتابه –الكتاب– لا نجد فيه كلاما رفعه للنبي ﷺ، أي أنه لم يستشهد بالحديث ولا مرّة، لكن توجد نصوص كثيرة توافق الأحاديث النبوية، لكن سيبويه لم ينسبها للرسول ﷺ، بل استشهد بها على أنها من كلام العرب.

إذن القدامى لم يتطرقوا إلى هذه المسألة، ولم يفرضوا الاحتجاج بالحديث بل إن رفض الاستشهاد بالحديث كان استنتاجا من المتأخرين الذين لاحظوا أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث ورأوا أنهم قد رفضوا الاستشهاد به، ثم قدّموا تعليلا لذلك.

[1]– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص15–16.

أما المبرد فقد استشهد بالحديث بكل بساطة في كتابه المقتضب، كذلك الفرّاء في "معاني القرآن" احتجّ بالحديث الشريف على ظواهر صرفية، صوتية، نحوية، مثال "استشهد على كسر همزة (أم) في قوله تعالى: "فَلإِمِهِ السُدُسُ"، بقوله عليه الصلاة والسّلام: "أوصى امرأ بإمه". كما استشهد على كلمة الخوف أنها وردت بمعنى الظن في قوله علية الصلاة والسلام: "أمرت بالسواك حتى خفت لأدردن " أي: حتى ظننت لأدردن[1].

إذن فالمتأخرون لم يكن رأيهم صائبا، وكانوا مخطئين في ظنّهم بأنّهم يتّبعون نهج القدماء، ورأى الدارسون أنّ ابن الضائع، وأبا حيّان هم سبب شيوع هذه القضية الخاطئة فأخذها العلماء عنهم دون تمحيص أو تحقيق فيها.

وكان البغدادي صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا، حيث قال: "والصّواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[2].

أيضا يؤيد هذا الاتجاه السّيوطي حيث أنه يرى: أن الأحاديث أولى من أشعار العرب وكلامهم وأصحّ منه، ويرى أنّ الذين ذهبوا إلى جواز الرواية قد وضعوا شروطا ومعايير، فقد شرطوا أن يكون الرّاوي محيطا بجميع دقائق اللغة، وأنهم يعترفون أنّ الرّواية باللّفظ هي الأولى ورفضوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدوّن في الكتب، وأنّ معظم ما ورد من الحديث فقد دوّن في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة من قِبل رجال يحتجّ بأقوالهم في العربية، أي يتم تبديل اللّفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به.

---

[1]– شعبان صلاح، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ت، ص65.

[2]– عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، لب لباب لسان العرب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 1431هـ، ج1، ص12.

أمّا أبو زكرياء الفرّاء (207هـ)، فقد اتَّبع منهجا مخالفا لما اتَّبعه النّحاة الذين انصرفوا عن الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد قام بالتَّصريح بنسبة الأحاديث النبوية إلى النَّبي ﷺ وهذا ما جعله يتميّز عن غيره فقد استشهد بتسعة عشر حديثا في كتابه "معاني القرآن" إلاّ أنّه استدلّ بهذه الأحاديث لتفسير الكلمات أو الآيات فقط، وليس بناء القواعد النّحوية، ونجد أصحاب المعاجم قد استشهدوا بالحديث النّبوي كالأزهري (370هـ) في التّهذيب، والجوهري (393هـ) في الصّحاح وابن سيدة (458هـ) في المخصّص.

ومع ما يلاحظ على هذا الاستشهاد من قلّة مقارنة بالقرآن الكريم وكلام العرب، إلاّ أنَّ ممارسة الاستشهاد تدفع مقولة عزوف العلماء والنُّحاة عن الاستشهاد، ورفضهم له وهي مقولة وجدت لها رواجا كبيرا في الجهد الأندلسي عند متأخِّري النُّحاة الذين أعادوا الاعتبار للاستشهاد بالحديث النَّبوي إثر سجلات عرفتها الفترة الأندلسية الثانية، وسوف يتضح ذلك عند عرضنا للمدونة الحديثة في رأي المدرسة الأندلسية.

3.2. كلام العرب شعره ونثره: هو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج ويشمل ما قيل من شعر ونثر في زمن الفصاحة. وقد قام المنهج في سماع عن كلام العرب على ركنين أساسين هما الضابط المكاني والضابط الزّماني، أمَّا من حيث تحديد المكان؛ فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط الجزيرة، كأسد وقيس وتميم وهذيل، واستبعدت من الاحتجاج لغات القبائل المنتشرة على محيطها والقريبة من الأعاجم، أما من حيث الزمان فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، ولعل سبب التفضيل كثرة الاستعمال. ومن بعض قواعدهم في الاحتجاج:

"المسموع إمَّا مطَّرد وإمَّا شاذ"[1].

"لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنَّما تُشترَط في الراوي.

يُقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أنْ يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.

اللُّغات على اختلافها حجَّة كلُّها.

في تداخل اللُّغات إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا"[2].

"إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال"[3].

"لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يُعرف قائله إلاَّ إذا رواه عربي ممَّن يُحتج بكلامه مخافة أنْ يكون مولَّدا أو ممَّن لا يوثق بفصاحتهم"[4].

هذه خلاصة ما جاء به السُّيوطي من قواعد في الاحتجاج. وكان الشعر يلعب دورا مهما في دراسة اللغة العربية من قبل النحاة القدامى، واستخدموه كأداة أساسية في عملهم اللغوي.

أما بالنسبة إلى النثر فهو الكلام الفني المنثور بأسلوب تلقائي وعفوي، ويتميز باللغة المنتقاة والمنطق المقنع والمؤثر في المتلقي، ومن فنونه القصة والمقالة والخطابة. ويمكن أن يكون النثر لغة الحديث المستعملة في التخاطب وهي الدارجة المستعملة في المدن والبوادي. ولعل انصراف النّحاة إلى الشِّعر أكثر من انصرافهم إلى النثر، لما وجدوا في الشِّعر ما يغنيهم عن غيره.

3. المدرسة الحديثة في رأي نحاة الأندلس: لم تطرح مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبويّ طيلة مسيرة النَّحو حتَّى القرن السَّابع الهجري، عندما طرقها طرقا خفيفا ابن الضائع (686هـ)، ثم هيَّجها أبو حيان، وما فعله أبو حيان كان ردًّا على ابن مالك بسبب إكثاره من الاستشهاد بالحديث الشريف

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص62.

[2]- المرجع نفسه، ص63.

[3]- المرجع نفسه، ص64.

[4]- المرجع نفسه، ص65.

في كتابه "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح". ومن هنا كانت بدايات إثارة الخلاف في مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبويّ، وظهور المجيزين والمانعين للاستشهاد به. فقال أبو حيان في "شرح التسهيل" عن ابن مالك: "قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطَّريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأوَّلين لعلم النَّحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه والكسائي والفرّاء وعلي بن مبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيّين لم يفعلوا ذلك[1]" وتبعهم نحاة بغداد وأهل الأندلس.

وهو يرى بأنَّ العلماء تركوا الاستشهاد به لعدم وثوقهم بأنَّ ذلك لفظ الرَّسول ﷺ بسبب أنَّ الرُّواة جوَّزوا النَّقل بالمعنى، والسَّبب الثاني أنَّ الرّواة كانوا غير عرب. وكان ابن خروف الأندلسي يستشهد بالحديث النّبوي كثيرا، فأنكر عليه ابن الضائع فقال: "وابنُ خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإنْ كان على معنى الاستظهار والتَّبرُّك بما روي عن رسول الله ﷺ فحسنٌ، وإنْ كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى والله أعلم"[2]. فهذا تصريح منه لعدم تجويزه الاستشهاد بالحديث، ويُعدُّ أوّل من صرح بترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

أما أبو حيان الأندلسي فيُعدُّ ثاني نُحاة من الأندلس الذين أنكروا الاحتجاج بالحديث النبوي وبشكل صريح وواضح، ورغم كلِّ هذا فإنَّنا نجد أبا حيان قد احتج في بعض المواضع بأحاديث النَّبيّ ﷺ لتثبيت مسائل نحوية، فهو يرى أنَّ القدامى لم يحتجُّوا بالحديث، ولا يجوز الاحتجاج بما كان منقولا بالمعنى لأنَّ كثيرا من الرُّواة غير عرب.

---

[1]– جلال الدين السيوطي، تح: محمود فجال، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص77.

[2]– أحمد نزال غازي الشمري، موقف أبي إسحاق الشاطبي، مجلة كلية دار العلوم (عدد خاص) جامعة القاهرة 2014م، ص23.

أمَّا الشَّاطبي (790هـ) فقد وافق أبا حيان في أنَّه لم يجد أحدا من النَّحويّين القدامى قد استشهد بالحديث النَّبوي، ووافقه في سبب عدم جواز الاحتجاج، وهو النَّقل بالمعنى، والفرق بينهما أنَّ الشَّاطبي كان أكثر تصريحا للمحتجِّ به من الحديث، فهو لا يقبل أنْ تطرح الأحاديث جملة ولا أنْ تقبل جملة، أيْ معياره في ذلك هو اعتناء ناقل للحديث بلفظه. وإذن؛ فإنَّ القدامى لم يثيروا هذه القضية بشكل مباشر، ولكنَّ الخلاف نشأ فيما بعد بين المتأخِّرين حول استشهادهم بالحديث النبوي وبالتالي ظهرت ثلاثة اتِّجاهات ومذاهب وسوف يتضح لنا ذلك من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثّاني:

موقِف محمد الخضر حُسين

من الاحتِجاج بالحدِيث

الشّريف وعلاقتُه بموقف أبي

إسحاق الشّاطبي

1.أقسام الخلاف في الاحتجاج بالحديث: سكت علماء النحو في المرحلة الأولى عن مسألة الاحتجاج بالحديث، بسبب ظهور تراكيب في الحديث غير جارية على ما شاع من الاستعمال العربي أي كلام لم يسمع به عند العرب وغير مستعمل (غريب الحديث)، وقد لجأ النّحاة إلى تفسيرها وتأويلها، مثل: "كلُّ أمّتي معافى إلاّ المجاهرون" أيْ بالمعاصي، والمعروف في الاستثناء أنَّ الكلام إذا كان تامًّا موجبا وجب نصب المستثنى، وهو رأي الجمهور. والرَّفع الجائز في لغة حكاها أبو حيَّان، وخرج عليها بعضهم هذا الحديث، ويكون الرَّفع على التَّبعيّة[1].

أمَّا في المرحلة التالية؛ فظهرت موارد جديدة للاستشهاد والاحتجاج، أيْ أنَّ النّحاة أصبحوا أكثر اهتماما بالقرآن وكلام العرب، وقلّ الإقبال على الحديث، في حين أنَّ هناك بعض من النّحاة رفضوا الاحتجاج بالحديث واستعماله كمصدر جديد في تقعيد القواعد النحوية.

وظهر فريق المتوسّطين، ومذهبهم الاحتجاج ببعض الحديث دون البعض وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النّبوي الشريف. وحسب الدّراسات الحديثة، هناك اختلاف واضح في وجهات النظر بين المنظِّرين القدماء والمحدثين، لذا لا يوجد موقف موحّد بشأن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في بناء القواعد النّحوية والصرفية، وأفرز هذا الاختلاف ثلاثة أقسام:

1.1. المانعون للاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا: يرفض أصحاب هذا الاتِّجاه الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشَّريف، ويمثلهم: أبو حيان (745هـ)، وأبو الحسن ابن الضّائع (680هـ) ونقل السُّيوطي (911هـ) كلامهما وسار على منهجهما.

ويرى هؤلاء أنَّ الحديث النَّبويّ لا يستشهد به في اللُّغة، ولا يعتمد عليه في تقعيد العربية واستنباط قواعدها، ويزعمون أنَّ النّحاة القدامى كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء

[1] – محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، ط2، الرياض، 1997م، ص133.

وغيرهم، لم يحتجُّو بالحديث واتَّبعهم المُتأخِّرون من النّحاة، وسارو على نهجهم كنحاة بغداد والأندلس.

2.1. المجيزون للاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا: يؤكد هؤلاء على صحّة الاحتجاج بالحديث الشَّريف في النَّحو العربي، ويمثِّلهم ابن خروف، وابن جني، السهيلي، الجوهري، ابن سيده وغيرهم؛ ويرون أنَّه يجب الاحتجاج بهذا الكلام، إذا المتكلِّم به ﷺ أفصح الخلق وأبلغهم، وكلامه أولى من الاحتجاج بكلام الأعراب. ويوردون أنَّ من الأئمة الذين استشهدوا بالحديث في النّحو: الزّمخشري ابن الشّجري، الأشموني، والشّيخ الأزهري وغيرهم. وأكثر من استشهد بالحديث – السُّهيلي– في كتابه "أمالي السُّهيلي"، وفاقهم في ذلك ابنُ مالك في كتابهم "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"[1]. ثمَّ أيّد هذا الاتِّجاه بدر الدِّين الدَّماميني (828هـ)، في شرحه (التسهيل) وكذلك فعل ابنُ الضَّائع وأبو حيان، فلم تخل كتبُهما من بعض الأحاديث بالرَّغم من أنَّهما من الرَّافضين للاستشهاد بالحديث، وقد فطن إلى هذا "ابن الطيب الفاسي" وقال: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسِه مرَّات، ولاسيما في مسائل الصَّرف، إلا أنَّه لا يقر له عماد، فهو في كل حين في اجتهاد[2]".

3.1. المتوسطون في مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي: أصحاب هذا الاتجاه وقفو موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجيزين مطلقا، يذهبون إلى عدم الاحتجاج بمطلق الحديث الشريف، ومن أبرز من اتبع هذا المذهب أبو إسحاق الشاطبي (790هـ): قال في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): "لم نجد أحدا من النّحويين استشهد بحديث رسول الله وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى،

[1]– محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص116.

[2]– المرجع نفسه، ص116.

وتختلف رواياتها وألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن والقراءات"[1]. وقسّم الحديث إلى قسمين: قسم لا يستشهد به، هو ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يستشهد به أهل اللّسان. وقسم يستشهد به. هو ما اعتنى ناقله بلفظه ومعناه، وقد استُشهد به في النحو، مثال: الأمثال النبوية، والأحاديث التي قصد فصاحته ﷺ.

وكان أوّل من بيّن موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث هو عبد القادر البغدادي فالشَّاطبي لم يوافق النّحاة في منعهم الاستشهاد بالحديث، أيضا عارض ابن مالك في رأيه من جواز الاستشهاد المطلق بالحديث الشريف فقد كان متوسطا بين المذهبين، هذا يعني أن موقف الشَّاطبي هو موقف النحاة باستثناء ابن مالك ومن سار على نهجه، فلا يختلف موقفه على جمهور النحويين المتقدّمين والمتأخّرين.

وما عناه الشاطبي حينما قسّم الحديث الشريف إلى قسمين هو تبيان الأحاديث التي يقبلها النّحاة في الاستشهاد، وأخرى لا يقبلونها ونرى ذلك في قوله: "إن الحديث في النقل ينقسم إلى قسمين: أحدهما: ما عُرف أن المعتني به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع استشهاد من أهل اللّسان. والثاني: ما عرف أن المعتني به فيه نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي[2]".

ويعرف الحديث النبوي باللفظ الذي يجوز الاستشهاد به بأمرين: الأوّل: أن تكون قرينة ما تدلّ على أنّ الحديث قد رُوي باللّفظ، مثال كتاب النبي ﷺ إلى همدان، والأحاديث المنقولة على فصاحة رسول الله ﷺ، أي الأحاديث التي قُصد بها إظهار فصاحة الرسول عليه الصلاة والسلام. الثاني: أن ينصّ علماء الحديث أو الروّاة أن الحديث مروي باللّفظ.

---

[1]– ندى رضا إبراهيم الدسوقي عودة، الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، رسالة ماجيستير في اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة كفر الشّيخ، يوليو2023م، ص3.

[2]– أحمد نزال غازي الشمري، "موقف أبي إسحاق الشاطبي"، مجلة كلية دار العلوم، ص48.

وقد احتجّ الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية بعدد كبير من الأحاديث منها أحاديث احتُجّ بها لبناء قاعدة نحوية أو صرفية، وأخرى للتمثيل على قاعدة نحوية أو صرفية، وأحاديث احتجّ بها النّحاة الذين سبقوه ليبين موقفه منها، وأحاديث قام بتوجيهها توجيها نحويا أو صرفيا، وأحاديث أوردها للاستشهاد اللّغوي.

2.حجج النّحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف: ويشتمل على حجج أوردها المانعون وحجج أوردها المجيزون، **فأمَّا** المانعون فيرون أنّ الرُّواة قد نقلو الحديث بالمعنى، لذلك منعوا الاحتجاج بالحديث لعلّتين:

- **الأولى:** جواز الرواية بالمعنى.
- **الثانية:** كثرة اللّحن في الأحاديث، لأنّ كثيرا من الرّواة لم يكونوا عربا، ولا يتكلمون العربية سليقة، بل تعلّموها.

وردّ المجيزون على هذا بأنّ كثيرا من العلماء والفقهاء قد منعوا رواية الحديث بالمعنى، وينبغي أنْ يكون الحديث الشَّريف مصدرا من مصادر الاحتجاج، وكانت ردودهم:

أوّلا: رواية الحديث بالمعنى هي الحُجَّة التي اعتمد عليها مانعو الاحتجاج بالحديث، لكنّها لم تَثبُت عند كلِّ النّحاة، وهناك أدلّة على أنّ رواية الحديث كانت باللَّفظ والمعنى، ويتَّضح ذلك في قول الدُّكتور عودة: "أريد أنْ أتّخذ من حجَّتهم هذه حجَّة عليهم، ذلك أنّ رواية الشَّيء بالمعنى لا تجعل في الروايات المتعدِّدة اتّفاقا في بعض الألفاظ والجمل والفقرات، فإنَّه يمكن أن يقال: إنَّ الرّواية بالمعنى تقضي إلى تفاوت يكاد يتعدَّد بتعدُّد الرّواة، كما نشهد في تنوُّعات التّعبير عن

المعنى الواحد لدى أبناء اللّغة الواحدة، إذ لا يكاد اثنان يتواردان على عبارة بعينها في إفادة معنى واحد، لأنَّ الأصل في رواية أيِّ شيء هو الحرص على نقله كما هو دون تغيير أو تصحيف[1]"

ثانيا: اختلاف الرّوايات في الحديث الواحد، لا يجب أن يَمنع الاستشهاد بهذه الرّوايات، لأنّ هناك مئات الشواهد الشعرية اختلف النّحاة في روايتها أيضا، فتعدُّد الرّوايات ليس سببا كافيا لإسقاط ومنع الاحتجاج بالحديث الشَّريف، ولو سقط الاحتجاج بهذه الرّوايات في الحديث من كتب النَّحو لسقطت مئات الشواهد الشعرية التي احتَجَّ بها النّحاة في كتب النَّحو وقواعده.

ثالثا: تداول الأعاجم والمولدين للأحاديث قبل تدوينها فغيروا فيها ألفاظا بألفاظ، وكانت هذه الحجة الثانية للمانعين. وحسب الدراسات الإحصائية فقد تمّ تقسيم الرّواة إلى طبقات هي: الصَّحابة، ثمّ التابعون، ثمّ تابعوهم، وظهر أنّ غالبية روّاة الحديث كانوا عربا، أمّا الموالي فكانوا قلّة، وبعد النَّظر في هذه المسألة وملاحظة دقّة الرّواة وحرصهم في نقل الحديث نجد أنّ حجتهم باطلة وليست سببا كافيا لإسقاط الاحتجاج بالحديث الشّريف.

رابعا: مسألة الاحتجاج بالحديث لم تشغل بال النّحاة القدامى، كسيبويه وابن جني، ولم يهتموا بها، فلو أنَّهم تحفَّظو على الاحتجاج بالحديث الشَّريف بسبب أنّ بعض رواة الحديث كانوا من الموالي لصّرحوا بذلك، فقد ذهب معظمهم إلى الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل اللّغة.

خامسا: يقول ابن الأنباري: "اعلم أنَّه يُشترَط أنْ يكون ناقلُ اللّغة عدلا، رجلا كان أو امرأة حرّا أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأنَّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإنْ لم تكن في الفضيلة من شكله[2]".

---

[1]– محمد غالب عبد الرحمن ورّاق وطاهر علي آدم جبريل، موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية HNSJ، جامعة الجنينة، السودان، تاريخ النشر: 2022/06/01م، ص7.

[2]– أبو البركات الأنباري، لمع الأدلَّة في أصول النَّحو، تح: أحمد عبد الباسط، ط1، دار السلام، القاهرة مصر، 1439هـ–2018م، ص98.

ويرى الدكتور عودة أنَّه: "إذا كانت هذه ثقة علماء اللّغة بالحديث الشَّريف فلم لم يحتجوا به في قواعد النَّحو مثلما احتجّوا به في قضايا اللّغة؟ هل يختلف النَّحو عن اللّغة؟ أو ليس النَّحو هو الصورة القانونية المستخلصة من ظواهر اللّغة، لكي تكون من بعد قياسا مطردًا يحتكم إليه[1]" وقد احتجَّ اللّغويون بالحديث الشَّريف في كتبهم كالخليل والجوهري وابن قتيبة، وغيرهم، ويمكن أنْ نقول إنَّ موقف اللّغويين لا يختلف عن موقف النّحاة، فسيبويه مثلا لا يعقل أنْ يَحتجَّ بالحديث في اللّغة ولا يحتجَّ به في النَّحو، فأصلهما واحد.

كما استشهد ابنُ جني بالحديث الشَّريف في اللّغة والنَّحو والصرف، "ومن استدلاله بالحديث في الجانب الصرفي قوله: "وينبغي أنْ يُحمل على هذا أيضا (يقصد إبدال الواو ألفا لانفتاح ما قبلها) قوله عليه السّلام: ارْجعْن مأزورات غير مأجورات، يريد: موزورات، ثمّ تقلب الواو، لما ذكرنا ألفا، وعلى أنَّه قد يمكن أنْ يكون قلب الواو همزة اتباعا لمأجورات[2]" ومن اللُّغويّين الذين استشهدوا بالحديث أيضا: ابن دُريد في جمهرة اللّغة عند تناوله مادّة: خبث: قال: "ونزل به الأخبثان: الرّجيع والبول. وفي حديث النّبي ﷺ :"لا يُصلِّ أحدكم وهو يدافع الأخبثين". ومنهم الأزهري في تهذيب اللُّغة في شرح مادَّة آبَ: مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾﴾ [ص: 25] ثمَّ قال: "وفي حديث النَّبي ﷺ أنَّه كان إذا أقبل من سفر قال:" آيبون تائبون لربنا حامدون[3]".

سادسا: اتَّخذ علماء اللّغة والفقهاء والقرّاء وغيرهم الحديث الشريف مصدرًا ثانيا من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ويتَّضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ

---

[1]– محمد غالب عبد الرحمن ورّاق وطاهر علي آدم جبريل، موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ص7.

[2]– شعبان صلاح، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص67.

[3]– محمد صالح شريف العسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الانسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، ع2، خريف وشتاء، 1431هـ، ص10.

عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: 7] وورد ذلك أيضا في قوله ﷺ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[1] ومن خصائص اللّغة العربية هو أنّ الحركة الإعرابية قادرة على تغيير المعنى من حال إلى حال، فلو لم يكن الحديث منقولا كما قاله النبي ﷺ وكما نقله أصحابه رضوان الله عليهم لكانت هناك اختلافات وتفسيرات تفسد الأحكام الدينية.

وقد استدل ابن الضائع بحوالي عشرين حديثا في كتابه شرح جمل الزّجاجي، وهذا ما يؤكد أنّ خلاف النّحاة في الاستدلال بالحديث كان حول إطلاقه والإكثار منه، ونرى ذلك في قول ابن الطيب الفاسي: "وما قاله هؤلاء الباحثون من أنَّ ابن الضائع لا يمنع الاستشهاد بالحديث هو الراجح، والدّليل على هذا أنّ نصه في شرح الجمل لا يعني منع الاستشهاد بالحديث، وإنّما الأقرب إلى الصواب أن يكون المعنى كثرة الاستشهاد في قوله: "في ترك الأئمة كسيبويه وغيره **كثرة** الاستشهاد"[2].

3.موقف محمّد الخضر حسين وموقف الإمام الشَّاطبي في الاستشهاد الحديث: من النّحاة الذين يمثّلون موقفا وسطا من الاحتجاج بالحديث الشريف: أبو إسحاق الشاطبي (790هـ)، فقد اتّخذ موقفا وسطا بين المنع المطلق والتّجويز المطلق، فلم تخلُ الكتب التي تتضمّن هذه المواقف من ذكر هذا النحوي بوصفه ممثلا لمذهب المتوسّطين، وكان لموقف الشاطبي دور كبير في معرفة مواقف النّحويين من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، فقد أجاز الاحتجاج ما اعتنى بنقل ألفاظ الحديث، ولم يقتصر بحث هذه القضية على القدماء فقط، بل اهتمّ بها المحدثون أيضا، فقد وقفوا موقف المتمعِّن في دقَّة هذه المسألة، وكانت نظرتهم أقرب إلى التّوسّط، ومن أبرزهم وأشدّهم دفاعا

[1]– سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، طرق حديث من كذب علي متعمدا، تح: علي حسن علي عبد الحميد هشام إسماعيل السقا، ط1، المكتب الإسلامي، دار عمار، عمان، الأردن، 1410هـ، ص86.

[2]– أحمد نزال غازي الشمري، "موقف أبي إسحاق الشاطبي"، مجلة كلية دار العلوم، ص36.

عن قضية الاستشهاد بالحديث "الشَّيخ محمد الخضر حسين"، ويعدّ من أوائل المحدثين الذين اهتمّوا بهذه القضية، وكان رأيه بمثابة تفصيل لموقف الشَّاطبي، وأضاف تقسيما ثالثا لتقسيم الشَّاطبي.

تقدَّم الشَّيخ محمَّد الخضر حسين ببحثٍ إلى مجمع اللغة العربية حول الاستشهاد بالحديث النَّبوي تحدث فيه عن الخلاف في الاحتجاج بالحديث، فذكر وجهة نظر المانعين ووجهة نظر المجوزين ومناقشتهم لأدلة المانعين، كما تحدَّث عن تاريخ تدوين الحديث، فرأى أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني، وأنَّه لم يقض القرن الثاني حتَّى قُيِّد معظم الأحاديث بالكتابة والتَّدوين، وتحدَّث أيضا عن العهد الذي وقع فيه فساد اللُّغة، فذهب إلى أنَّ اللَّحن ظهر بجلاء في أواخر عهد الدَّولة الأموية. وكان إبراهيم ابن هرمة المتوفى بعد الخمسين ومائة بقليل آخر من يُحتجُّ بشعرهم عن الشُّعراء.

ويردّ الشيخ الخضر كلام ابن خلدون القائل إنَّ: "تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحيث كان كلام أولئك –على تقدير تبديلهم– يسوغ الاحتجاج به"[1]. فيرى أن تدوين الأحاديث وقع بعد أنْ دخل الفساد في اللُّغة، ومع ذلك قرَّر الشيخ الخضر أنَّ قسما كبيرا من الأحاديث دوَّنه رجال يحتجُّ بأقوالهم في العربية، وأنَّ كثيرا من الرُّواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها وذلك مما يساعد على رواياتها بألفاظها، بالإضافة إلى التَّشديد في رواية الحديث بالعكس وما عرف من احتياط أئمَّة الحديث وتحرّيهم في الرواية، لذلك رجَّح أن تكون الأحاديث المدوَّنة في الصدر مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامها.

أما قول المانعين: "إنَّه وقع اللحن في كثير من الأحاديث، فأجاب عنه بأن كثيرا ممن يرى أنه لحن ظهر له وجه من الصحَّة، وأن ابنَ مالك في كتابه "التَّوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" ذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الفصيح، وإذا

[1]– حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط1، وزارة الثقافة والشباب، 1980م، ص58.

وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإنَّ الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف[1]". أيْ أنَّ هناك لحن في بعض الأحاديث لكن لها وجه من الصحة حسب قول ابن مالك فقد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط وتصحيف مثلما يقع في الشِّعر وهي حُجّة من غير خلاف. فالقدامى حين لم يستشهدوا بالحديث كثيرا، لأنّهم لم يتحقّقوا من نسبته إلى الرَّسول ﷺ وكان بحث الشَّيخ محمَّد الخضر حسين سببا في إصدار مجمع اللّغة العربية قراره حول مسألة الاحتجاج بالحديث، وهو قرار ضبط مسألة الاحتجاج بالحديث، وأقرَّ أنَّه ينبغي أن تُستمدّ أمثلة النّحو وقواعده من الحديث الشّريف لأنّه أحقّ وأفصح من كلام أجلاف العرب ضمن قواعد وضوابط معلومة. وبعد أن تطرَّق إلى أدلة المانعين والمجيزين، يرى أنَّ هناك أحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة، وهي

كما يرى أنّ هناك أحاديث لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها وهي الأحاديث التي لم تدوَّن في الصدر الأوّل، أي أنها دُوّنت بعد فساد اللّغة، أو رويت في كتب بعض المتأخِّرين، نرى ذلك في قوله: "والحديث الذي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأوّل، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفا وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرّواية في بعض ألفاظه"[2]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الموالي والمعربين من الأعاجم قد ساهموا في صناعة النحو وتأصيله وتفسيره وتعليله، وإذا وُجد أمثالهم بين رواة الحديث فقد يطعن في صحته.

ثم يخلص الإمام محمد الخضر حسين بعد مناقشته وتناوله لهذه المسألة رأيه في الاستشهاد بالحديث، تحت عنوان "تفضيل وترجيح"، فجعل الأحاديث من حيث الاستشهاد ثلاثة أقسام:

---

[1]– حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص59.

[2]– محمد الخضر حسين موسوعة الأعمال الكاملة، المجلّد السادس، ص2724.

4.من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللّغة: وهي ستّة أنواع:

4-1- ما رُوي للاستدلال على كمال فصاحته الرَّسول ﷺ كقوله ﷺ : "الآن حمي الوطيس" وقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله "الظّلم ظلمات يوم القيامة" ونحوها من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله "مأزورات غير مأجورات" وقوله "إنَّ الله لا يمل حتّى تملُّوا"[1].

4-2- الأقوال التي أمر الرّسول ﷺ التعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

4-3- ما يروى شاهد على أنه كان يخاطب إلى قوم من العرب بلغتهم

4-4- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها.

4-5- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك ابن أنس، وابن جرير والشافعي.

4-6- ما عرف من حال روايته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

5.من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به: وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

6.الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه: هو الحديث الذي دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفا وهو على نوعين:

1.6. الحديث الوارد على وجه واحد: فالظّاهر صحة الاحتجاج به نظرا إلى أنَّ الأصل الرّواية باللّفظ وإلى تشدُّدهم في الرّواية بالمعنى، يضاف إليه قلّة من يوجد في السّند من الرُّواة الذين

[1]- حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص59.

لا يُحتجُّ بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتجُّ بأقواله من الرُّواة وواحد أو اثنان وأقصاه ثلاثة وهذا النَّوع هو من الأحاديث وردت بلفظ واحد، ولم يتصرّف فيها الرواة، فتناقلوها على وجه واحد.

2.6. الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية: قال الشّيخ محمّد الخضر حسين: "أما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فإنّنا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللّغويين والنّحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهَين أو وجوه، ويمكننا أن نفصِّل القول في هذا النَّوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنَّها وَهْمٌ من الرّاوي، مثل كلمة: "ممثلا" وردت في أشهر رواية لحديث: "قام النَّبيُ ﷺ مُمَثلا"، أي منتصبا، والمعروف في كلام العرب إنّما هو ماثل من مَثَلَ، كنَصَر وكرم. وأمّا ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين أنَّها غلط من الراوي فتقف دون الاستشهاد بها[1]". فالحديث الذي اختلفت فيه الرواية هو الحديث الذي اختلف الرواة فيه سندا أو متنا وهناك اختلافان هما:

1.2.6. اختلاف التَّنوُّع: هي روايات الأحاديث الصحيحة التي جاءت مختلفة على وجه يجوز بها العدل بها جميعا، ومثال ذلك: عدد مرات الوضوء. "روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "توضأ رسول الله ﷺ مرة مرة". وروى البخاري أيضا عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ، توضأ مرتين مرتين. وروى البخاري كذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغلسها ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجلين ثلاث مرار إلى

[1]– محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، المجلد 6، ص2725.

الكعبين ثم قال: "قال رسول الله ﷺ: "من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه"[1].

2.2.6. اختلاف التضاد: هي روايات الأحاديث الصحيحة التي جاءت مختلفة على وجه لا يمكن العمل بها جميعا. مثال ذلك: ما جاء في الربا، فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: "إنَّما الرِّبا في النسيئة". وروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لا تبع الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تشف بعضها على بعض ولا تبيع منها شيئا غائبا بناجز". وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: "الدينار بالدينار لا فضل بينهما والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما"[2]. ثم قدم خلاصة لبحثه قائلا: "أن نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، لا تستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذال الرأي؛ أن جمهور اللغوين، وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بألفاظ واردة في الحديث ولو على بعض رواياته"[3]. فأجاز الاستشهاد بما روي من الحديث المدون في الصدر الأول، حتى وإن اختلفت رواياته، واستثنت الألفاظ التي رويت رواية شاذة والأحاديث المصحَّفة.

[1]– ماجد بن محمد الجهني، اختلاف الروايات في الأحاديث النبوية وأثر ذلك في الأحكام الفقهية، دراسة نظرية تطبيقية على كتاب الصلاة من خلال الصحيحين، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير هيكل ب.د، إشراف: أشرف بن زاهر السويفي، كلية العلوم الإسلامية، قسم فقه اللغة، 2013م، ص23–24.

[2]– المرجع نفسه ص28–29.

[3]– محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، المجلد 6، ص2726.

الفصل الثّالث:

موقِف المعاصِرين من الاحتجاج بالحديث النّبوي

نال موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف اهتماما كبيرا من الباحثين المعاصرين، وأفردت له بحوث ومقالات على نحو يجعلنا في غير حاجة إلى التكرار أو تلخيص ما قيل في هذا الموضوع.

فقد وقف جلُّ الباحثين والدَّارسين المعاصرين إزاء مسألة حجية الحديث في الدرس النحوي موقف المتمعن ولذلك لدقتها وحساسيتها، فكانت نظرتهم أقرب إلى التوسط والاعتدال، ولم يمنع أحد من المعاصرين الاحتجاج بالحديث النَّبوي، بل كان موقفهم معتدلا بالقياس إلى موقف القدامى فذهبوا إلى تجويز الاحتجاج بالحديث، ولكنَّهم تفاوتوا في شروط الاحتجاج، وما يجوز الاحتجاج به، فلا نجد أحدا منهم يذهب مذهب المانعين كابن الضائع وأبي حيان، بل توسَّط بعضهم، واندفع الأكثرون يدافعون عن الحديث النَّبوي، وبيان منزلته والاحتجاج به:

1.قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: اعتمد المجمع في قراراته حول مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي على المقال الذي قدَّمه الشَّيخ محمَّد الخضر حسين حول الاحتجاج بالحديث الشريف في اللغة والنحو، والصرف وذلك بعد أنْ قام بمناقشة بحث "الاستشهاد بالحديث في اللُّغة" ودرس أنواع الحديث والشروط التي وضعها. حيث قرّر مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة أنْ لا يُحتجَّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوَّنة في الصَّدر الأوَّل، كالكتب الصحاح السِّتّة فما قبلها، ويحتج بالأحاديث المدوَّنة في الكتب المذكورة على الوجه التالي:

1- الأحاديث المتواترة المشهورة.

2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

3- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

4- كتب النَّبي ﷺ.

5- الأحاديث المروية لبيان أنّه ﷺ كان يخاطب كلَّ قوم بلغتهم.

6- الأحاديث التي عرف عن حال رواتهم أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كحال: القاسم بن محمَّد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

7- الأحاديث المروية من أطراف متعدِّدة وألفاظها واحدة.

2.موقف الأستاذ مهدي المخزومي: خطّأ مهدي المخزومي الذين لم يحتجّوا بالحديث، فأبعدوا جانبا مهما من المصادر اللُّغوية، زاعمين أنَّ معظم الرواة كانوا من الموالي، مع أن الذين كانوا يروون بالمعنى –في أغلب الظن– إنّما هم عرب فصحاء، أمَّا الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الأحاديث. "ويؤيد المخزومي مذهب ابن مالك قائلا: "فترك الاستشهاد بالأحاديث... خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تقعُّر النحاة وتحذلقهم، ولا يسع الدَّارس إلاَّ الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك، ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغوي والنحوي عليها[1]". ويرى الأستاذ المخزومي أنَّه كان لزاما على علماء العربية أن يصنفوا رواة الحديث من زاوية أعمالهم، تخصُّصهم، فينص على من صحت ملكة منهم فيقبلوا روايته، وينص على من لم تصح ملكته فيرفضوا روايته، ولو فعلوا ذلك لوجدوا كثيرا من النصوص تصلح أنْ تكون من المصادر التي يرجعون إليها في تدوين أحكامهم.

3.موقف سعيد الأفغاني: تطرَّق الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النحو" لمصادر الاحتجاج، وعدَّ منها الحديث الشريف، ورأى أنْ يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللُّغة، وقواعد الإعراب، إذ لا يوجد في العربية بعد القرآن الكريم بيان أبلغ من الكلام النبوي، ولا أصح لفظا وأقوم معنى. ثم يشير إلى اختلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث ويذكر مذهب المانعين، الذي عبر عنه أبو حيان، "ويرد عليه بأنَّ المتأخرين تداركوا ما فات المتقدمين، وأنَّ هذه الثروة من النحو واللغة والحديث لو كانت في أيدي الأقدمين كأبي عمر

[1]- حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص66.

بن العلاء، والأصمعي وسيبويه... لعضو عليها بالنَّواجذ، ولغيَّروا فرحين مغتبطين كثيرا من قواعدهم التي صاحبها –حيث وضعها– شح المورد، ولكانوا أشدَّ المنكرين على أبي حيَّان جحوده وضيق نظرته وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[1]". ويرى أنَّ وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية قليل جدا، وإنْ وقع فلا ينبني عليه حكم.

4. دراسة الدكتورة خديجة الحديثي: صدر كتاب الدكتورة خديجة الحديثي "موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث" عام 1971م، وكان الدافع إلى هذا البحث ما لمسته الباحثة من اضطراب الآراء والأقوال عند القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، وما يلحق به من كلام آل البيت والصحابة، وما نسبه المتأخرون والباحثون إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث، وجاء في كتابها في مقدِّمة وأربعة فصول وخاتمة.

حمل الفصل الأول عنوان "مذاهب الاحتجاج"، وبدأته بتعريف الحديث الشَّريف، ووقفت عند أصول النحو، وبعد أن أدارت الباحثة نقاشا طويلا حول مذاهب الاحتجاج، ومناقشات القدامى والمحدثين لأطروحتي ابن الضائع وأبي حيان، طرحت سؤالين هما:

– هل احتج الأوائل بالحديث؟ ومتى كان ذلك؟ وهل صح ما نسبه أبو حيان إلى النحاة الأوائل من أنّهم لم يحتجوا به؟

– هل يصح لنا بعد كلِّ هذا؛ الاحتجاج بالحديث أو لا يصح؟ وما شروط الحديث الذي يصح الاحتجاج به؟ وحول هذين السؤالين عقدت الفصول: الثاني والثّالث والرّابع.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان "نحاة ما قبل الاحتجاج"، تطرقت فيع لأهمّ النحاة الأوائل الذين عاشوا قبل السُّهيلي، ثم ختمت الفصل بكشف تفصيلي للأحاديث التي احتج بها، وكشفت عن الأحاديث المروية عن آل البيت والصحابة.

[1]– حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص67.

وعقدت الفصل الثالث من الكتاب: عنوانه "النحاة المحتجون"، ركزت فيه على سؤال أولية الاحتجاج بالحديث، وحجم هذا الاحتجاج، وطرائق الاحتجاج عندهم، ومسائل النحو والصرف التي جاءت هذه الأحاديث شواهد عليها.

أما الفصل الرابع كان تحت عنوان "أيصح الاحتجاج بالحديث"، تطرقت فيه الباحثة لمناقشة القدامى والمحدثين للعلل التي تقف وراء عدم الاحتجاج بالحديث لدى النحاة القدامى، ثم قررت جواز الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف، وفصلت القول في شروط الحديث الذي يحتج به فيها.

وانتهت الباحثة إلى صحة الاحتجاج بالحديث وقف الشروط المتفق عليها في مجمع القاهرة وبما ورد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، مما جاء في كتب الأدب والبلاغة، قائلة: "وبهذا نستقر على جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصحيح من هذه الأنواع التي أوردناها –وبخاصة ما دون منه في الصدر الأول– لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه ممَّا خلا من أمثالها أسلوب القرآن الكريم، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منثوره ومنظومه، وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي الشريف مكانته ورفعة منزلته ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه"[1].

5.موقف الأستاذ محمد عيد: تعرَّض محمد عيد في كتابه "الرواية والاستشهاد باللغة" لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد الأربعة: القرآن، الحديث، النثر والشعر، وعدَّ الحديث المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ووضح أمرين متعلقين به:

الأول: أنَّ رواية الحديث والتأليف في جمع نصوص وكيفية روايتها حدث مبكرا مع المجهودات الأولى في دراسة النحاة، والتي يصح أن يطلق "فترة الملاحظات العامة" لا القوانين الصارمة التي نمت ونضجت فيما بعد في منتصف القرن الثاني.

[1]– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص422.

الثاني: أنّه مع فترة النشاط العظيم في دراسة اللغة في النّصف الثاني من القرن الثاني وصلت رواية الحديث وجمعه إلى نضج مماثل، بمعنى أنَّ الحركة اللغوية النشيطة صاحبتها أيضا حركة دينية مماثلة الحديث وتوثيقه. ويتضح أنَّ نصوص الحديث وجدت موثَّقة بفضل علمائها في عصر الاستشهاد باللغة. ويتساءل الأستاذ عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، فيبرر موقف النحاة الأوائل في القرن الأول وأوائل القرن الثاني بأنَّهم كانوا في فترة البداية، ولم يكن الحديث قد جُمع بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوص موثقة بين أيديهم، ولكن علماء النَّحو اجتنبوه في دراستهم وراحوا يبذلون الجهد في غيره، وأشار أيضا إلى قلَّة الأحاديث في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة إلا من كان من ابن خروف وابن مالك في القرنَيْن السادس والسابع للهجرة. ثم ذكر اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث، وأدلة المانعين والمتوسطين والمجيزين. وتساءل الأستاذ، لماذا سكت النُّحاة المتقدِّمون عن مناقشة الاستشهاد بالحديث، وانصرفوا عن استخدامه حتَّى عصر ابن مالك؟ ليجيب بأنّ علماء اللغة كانوا على معرفة تامة بحركة توثيق الحديث، وعلل ذلك بالتَّحرُّز الديني، ورفض التعليلات التي ارتآها المانعون، ويراها غير مقنعة، فقد نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية في وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص.

6.موقف الأستاذ الشيخ أحمد كحيل: عقد الشّيخ أحمد كحيل فصلا بعنوان "الحديث والاستشهاد به" في رسالته "النَّحو في الأندلس"، تحدَّث فيه عن اهتمام الأندلسيّين بدارسة الحديث وروايته، وأعمال الرحلة في طلبه، وكان من مظاهر عنايتهم بالحديث وشغفه به جعله أساس من أسس التربية، ودعا إلى جعل حديث الرسول ﷺ مصدرا من مصادر اللغة وأصلا من أصول النَّحو، ويعجب الأستاذ من المشارقة كيف غفلوا عن هذا المصدر الكريم والرَّسول ﷺ أفصح العرب، وسند أحاديثه أصح من سند أشعار العرب ونثرهم.

ثم أورد الدكتور كحيل وجهة نظر كلٍّ من الفريقين؛ المجوزين والمانعين، ليستعرض حججهما، وذكر الموقف الوسط للإمام الشَّاطبي، ثم ذكر ردود المجوِّزين على أدلَّة المانعين وإبطال حججهم، وبخاصة الشبهات التي أثارها أبو حيان. ثمَّ ذكر موقف محمد الخضر حسين مشيدا به وهكذا نرى أنه يميل إلى الاحتجاج بالحديث، وأيد موقف المجوزين "ويأخذ على بعضهم ممن غلا في ذلك وجاوز حد الاعتدال حتى صار لا ينظر إلى أصل الحديث، هل هو مقتضب أولا، ولا إلى صحة روايته، بل يستشهد بكل ما يسعى حديثا، وإن كان مقتضبا أو مصحّفا، ويحترم ذلك ويبني عليه قاعدة كليته"[1].

[1]– حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص64.

خاتمة

خاتمة: وفي ختام هذا البحث الذي تناول موقف محمَّد الخضر حسين من الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشريف، حاولنا التماس الجهود النحوية القديمة والمعاصرة وموقف النُّحاة من هذه المسألة، بداية من استعراض الأصول الأساسية التي اعتُمدت في التأصيل النَّحوي القرآن والحديث النبوي وكلام العرب، وقد فصلنا القول في موقع حديث النَّبي ﷺ من المدوَّنة اللُّغوية العربية إزالة لشيء من الغموض الذي اكتنف بعض جوانب الاستشهاد بالحديث النَّبوي، وردِّ بعض الشُّبهات التي كانت مظنة منع الاحتجاج به، وقد توصلنا إلى استخلاص بعض النتائج:

- ثبوت استشهاد النُّحاة القدماء بالحديث النبوي ولو بكم لم يبلغ كمَّ استشهادهم بغيره.
- لم يصرّح بعض النُّحاة القدامى باحتجاجهم بالحديث الشَّريف، ومنهم من جعله جزءا من كلام العرب.
- لم يختلف النُّحاة في بلاغة وفصاحة النبي ﷺ وإنّما منعوا الاحتجاج بالحديث الشّريف لعدم وثوقهم أنّ ذلك هو لفظ النّبي ﷺ.
- احتجاج المتأخرين بالحديث النبوي جاء متأخرا؛ لأنَّ قواعد النحو كانت قد اكتملت.
- مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي مسألة أندلسية تماما، فهم الذين كان لهم سبق إثارتها وتأطير القول في شأنها، وبتأثيرهم أعيدت إثارتها من جديد في العصر الحديث.
- انقسام النُّحاة في مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي إلى ثلاثة مذاهب: مجوِّزين ومانعين ومتوسطين، وكان للمتوسِّطين الفضل في وضع معايير الاحتجاج بالحديث.
- يعتبر موقف محمَّد الخضر حسين موقفا فاصلا بين المتأخِّرين والمُحْدثين، فقد أعاد تصنيف مواقف المتقدمين حول المسألة، وفتح الطريق للمُحدَثين بما وضعه من معايير جديدة.

قائمة المصادِر والمرَاجِع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- **الكتب والمؤلفات:**

1. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، دار الكتاب المربي، مصر.

2. ابن منظور، لسان العرب، ط 1، دار المعارف، القاهرة.

3. أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة في أُصول النَّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار المعرفة، لبنان، 1971م.

4. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا 1409هـ/1989م.

5. حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط1، وزارة الثقافة والشباب، 1980م.

6. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بيروت، 1981م.

7. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، د ط، المكتب الإسلامي، لبنان، 1957م.

8. سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، طرق حديث من كذب علي متعمدا، تح: علي حسن علي عبد الحميد هشام إسماعيل السقا، ط1، المكتب الإسلامي، دار عمار، عمان، الأردن، 1410هـ.

9. شعبان صلاح، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ت.

10. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، لب لباب لسان العرب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 1431هـ، ج1.

11.محمد الخضر حسين موسوعة الأعمال الكاملة، المجلّد السادس، دار النوادر سورية، لبنان، الكويت، ط1، 2010م.

12.محمَّد بن عمر سالم بازمول، القراءات وأثرها في التَّفسير والأحكام، ج1، دار الميراث النَّبوي.

13.محمد صالح شريف العسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الانسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، ع2، خريف وشتاء، 1431هـ.

14.محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، ط2، الرياض، 1997م.

15.الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جدة، 1983م.

- **المجلات:**

1.أحمد نزال غازي الشمري، موقف أبي إسحاق الشاطبي، مجلة كلية دار العلوم (عدد خاص) جامعة القاهرة 2014م.

2.محمد غالب عبد الرحمن ورّاق وطاهر علي آدم جبريل، موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية HNSJ، جامعة الجنينة، السودان، تاريخ النشر: 2022/06/01م.

- **مذكرات التخرج:**

1.ماجد بن محمد الجهني، اختلاف الروايات في الأحاديث النبوية وأثر ذلك في الأحكام الفقهية، دراسة نظرية تطبيقية على كتاب الصلاة من خلال الصحيحين، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير هيكل ب.د، إشراف: أشرف بن زاهر السويفي، كلية العلوم الإسلامية، قسم فقه اللغة، 2013م.

2.ندى رضا إبراهيم الدسوقي عودة، الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، رسالة ماجيستير في اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة كفر الشّيخ، يوليو2023م.

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	أ
إهداء	ب–ج
مقدمة	**5**
مدخل مفاهيمي	
مدخل	**10**
أولًا: مذهب المانعين مطلقًا	**12**
ثانيًا: مذهب المجوّزين مطلقًا	**13**
ثالثًا: مذهبُ المتوسّطين	**13**
الفصل الأول: الحدِيث النّبوي الشّريف ومصادِر الفَصاحة	
1. تعريف الاحتجاج	**16**
2. مصادر الاحتجاج	**17**
1.2. القرآن الكريم وقراءاته	**17**
1.1.2. النُّحاة والاحتجاج بالقراءات	**17**
2.2. الحديث النبوي الشريف	**18**
2.3. كلام العرب شعره ونثره	**22**
3. المدرسة الحديثة في رأي نحاة الأندلس	**23**
الفصل الثّاني: موقِف محمد الخضر حُسين من الاحتِجاج بالحدِيث الشّريف وعلاقتُه بموقف أبي إسحاق الشّاطبي	
1. أقسام الخلاف في الاحتجاج بالحديث	**27**
1.1. المانعون للاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا	**27**
2.1. المجيزون للاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا	**28**
3.1. المتوسطون في مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبوي	**28**
2. حجج النّحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف	**30**
3. موقف محمّد الخضر حسين وموقف الإمام الشَّاطبي في الاستشهاد الحديث	**33**
4. من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللّغة	**36**
5. من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به	**36**

6. الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه	**36**
1.6. الحديث الوارد على وجه واحد	**36**
2.6. الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية	**37**
1.2.6. اختلاف التَّنوُّع	**37**
2.2.6. اختلاف التضاد	**38**
الفصل الثّالث: موقِف المعاصِرين من الاحتجاج بالحديث النّبوي	
1. قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة	**40**
2. موقف الأستاذ مهدي المخزومي	**41**
3. موقف سعيد الأفغاني	**41**
4. دراسة الدكتورة خديجة الحديثي	**42**
5. موقف الأستاذ محمد عيد	**43**
6. موقف الأستاذ الشيخ أحمد كحيل	**44**
خاتمة	**47**
قائمة المصادِر والمرَاجِع	**49**
الفهرس	**53**